بدأت إطلاق البرامج والفعاليات للاحتفال بالأعياد

قرية صباح الأحمد التراثية ترتدي حلة وطنية

البحيرة المائية في محيط القرية

الخيم والاستراحات العائلية

ذكرت اللجنة المنظمة لفعاليات مهرجان الموروث الشعبي الخليجي في قرية صباح الأحمد التراثية أن القرية شهدت بدءا من امس إطلاق البرامج والفعاليات التي ستكون متزامنة مع مناسبة مرور الذكرى الثالثة عشرة على تقلد صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم في البلاد والتي ستصادف التاسع والعشرين من الشهر الجاري، وستكون بالتزامن مع مراسم رفع العلم.

وذكرت اللجنة في تصريح صحفي أن هناك عدة برامج ومسابقات ستقدمها القرية بهذه المناسبة الوطنية العزيزة على قلوب أهل الكويت لافتة إلى التحضيرات لإطلاق المزيد من البرامج والأنشطة الاحتفالية بمناسبة بمرور 58 عاما على ذكرى الاستقلال ومرور 28 عاما على ذكرى تحرير الكويت.

وأشارت اللجنة إلى أن تلك الاحتفاليات ستركز على إبراز شعار اللجنة الدائمة للاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية الذي أطلقته أخيرا «أميرنا فخر.. شعبنا ذخر» والذي يجسد قوة الوحدة الوطنية الكويتية والتفاف أهل الكويت حول قيادته الرشيدة والحكيمة.

وتمنت اللجنة التعاون والجهود التي تبذل من قبل عدد من الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة بتحضيراتها بهدف مواكبة الاحتفالات الوطنية داعية رواد القرية التراثية لزيارتها للمشاركة في الفرحة الوطنية والبرامج والأنشطة المتنوعة التراثية والرياضية والثقافية لافتة إلى أن القرية خصصت باصات لنقل الرواد إليها انطلاقا من منتزه "سليل الجهراء" ومن ثم عودتهم بالفترة المسائية لذات الموقع.

المطاعم والكافيهات

حلة وطنية في القرية التراثية

القرية التراثية

تهنئة

عزايز

اللقاء أيضا عكس في الوقت ذاته بساطة الحياة التي تعيشها الأسرة الحاكمة ، والتي تتشابه مع حياة المواطن في كل أرجاء الوطن ، وأنه لافرق بين الحاكم والمحكوم في الكويت ، فكلهم أسرة واحدة يجمعها الحب والاحترام والتقدير.

بريطانيا

الـ120 على «مسيرة الشراكة والصداقة بين الكويت والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا» ، منذ توقيع الشيخ مبارك الصباح على المعاهدة الكويتية – البريطانية في عام 1899.

وفي كلمته قال الشيخ صباح الخالد إن علاقات البلدين سارت منذ ذلك العهد بخطوات زاخرة بالأمثلة والشواهد ، على متانتها وقوتها .

أضاف : «إننا نلتقي اليوم للاحتفاء بذكرى تاريخية عزيزة ستظل باقية ومحفورة في الذاكرة الوطنية لبلدينا الصديقين ، لافتا إلى أن التوقيع على المعاهدة الكويتية – البريطانية عام 1899 شكل بداية حقيقية للدور المحوري ، الذي لعبته وتلعبه بريطانيا في أمن وسلامة دولة الكويت .

وأوضح الخالد أن التفاهم الكويتي البريطاني على استقلال الكويت عام 1961 ، وإنهاء معاهدة عام 1899 ، شكل صورة أخرى من صور الإدراك المشترك ، لأهمية صون سيادة الكويت الكاملة ، وانطلاق نهضتها الشاملة ، وانتقلنا بفضل ذلك إلى مرحلة جديدة من التعاون .

وشدد على أن الشعب الكويتي لن ينسى أبدا ، الموقف النبيل والحازم للمملكة المتحدة ، في تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي الغاشم ، وعودة شرعيتها وسيادتها في عام 1991، وما أعقب ذلك من مساهمة بريطانية فعالة ورئيسية ، في جهود إعادة التعمير في الكويت .

وقال وزير الخارجية : إنه يتوجب علينا أن نواصل تعزيز تعاوننا المشترك ، تحقيقا للرؤية المشتركة لقيادتي البلدين ، التي تم التأكيد عليها خلال الزيارة التاريخية ، التي قام بها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ، إلى العاصمة البريطانية في نوفمبر من عام 2012».

كما نود بالتقدم المستمر الذي نشهده على صعيد التعاون الثنائي في المستويات والمجالات كافة ، والتي تعكف على متابعته مشكورة مجموعة التوجيه المشتركة ، التي أسست في 2012 خلال تلك الزيارة المهمة لصاحب السمو أمير البلاد .

وقال إنه «بنظرة سريعة نجد باننا نجحنا في تحقيق نمو مطرد في التعاون القائم في شتى المجالات الحيوية المهمة ، وفي المجال الاقتصادي فقد حققت الاستثمارات الكويتية في المملكة المتحدة نموا ثابتا ، منذ تاسيس مكتب الاستثمار الكويتي في لندن عام 1953».

وذكر الخالد ان ذلك المكتب يعد أول صندوق استثماري سيادي يفتتح في العاصمة البريطانية ، ما يعكس ثقة الكويت بالأسواق البريطانية ومكانة لندن كمركز مالي دولي «بالرغم من كل التقلبات والتحديات التي عصفت وتعصف بها ، فقد بلغ مجمل الاستثمارات الكويتية ، سواء من القطاع الحكومي أو الخاص في المملكة المتحدة ما يقارب الـ65 مليار دولار».

ولفت إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين الصديقين يشهد ارتفاعا ملحوظا بشكل سنوي ، وعلى سبيل المثال فقد ارتفع خلال السنوات القليلة الماضية بوتيرة ثابتة تقارب نسبة 10 في المئة بشكل سنوي ، حتى بلغ حجم التبادل التجاري في عام 2018 أكثر من 4ر5 مليارات دولار وتتطلع لمزيد من الارتفاع في هذا التعاون الحيوي في المقبل من السنوات.

وبين أن التعاون في المجال التعليمي لم يتوقف عن التنامي بشكل ملحوظ ، إذ تضاعف عدد الطالبات والطلاب الكويتيين الدارسين في المؤسسات التعليمية المرموقة في المملكة المتحدة ، خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة 140 في المئة ، ليصل عددهم إلى 6ر5 آلاف طالب وطالبة ينهلون من غزير علم الجامعات والكليات البريطانية العريقة.

وأشار الشيخ صباح الخالد إلى أن العمل المشترك الوثيق في مجال الرعاية الصحية ، بات ينعكس بجلاء في ثقة المواطنين الكويتيين بكفاءة المؤسسات الطبية البريطانية ، وما تقدمه من خدمات وتسهيلات طبية متميزة للمرضى الكويتيين ومرافقيهم .

من ناحيته أكد وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري ، أن العلاقات الكويتية البريطانية «استثنائية ومميزة» ، وترسخت لتصبح مثالا يحتذى به في العلاقات الدولية.

ولفت الجبري إلى حرص القيادة السياسية في دولة الكويت ، وعلى رأسها سمو أمير البلاد ، على الدفع بآليات التعاون بين البلدين الصديقين ، بما يسهم في تحقيق المصالح العليا للبلدين ، ويعزز أواصر العلاقات التاريخية لمزيد من التطور والنماء.

من جهته قال السفير البريطاني لدى البلاد مايكل دافنبورت ، إن بلاده اصبحت اليوم وطنا ثانيا للكثير من الكويتيين ، الذين يستثمرون في العقارات في بريطانيا ، ويدرسون في جامعاتها ، ويسافرون إليها أكثر من اي وقت مضى.

وأكد دافنبورت أن الزيارات التاريخية المتبادلة ، عكست دائما العلاقات الاستثنائية والفريدة بين البلدين والشعبين ، ومن أشهرها زيارة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح عام 2012 ، والتي كانت احدى نتائجها تاسيس مجموعة التوجيه المشتركة ، التي تساعد على تعزيز وفتح آفاق جديدة للتعاون الدفاعي والأمني.

الجارالله

التي تربطها ببريطانيا ، والتي بنيت على احترام وتواصل ومصالح مشتركة بين البلدين مشيرا الى ان هذه العلاقة مرت بمحطات عديدة ومختلفة.

واشاد بالموقف البريطاني الداعم لتحرير الكويت الذي قامت به رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر ، في تشكيل نواة الاصرار لتحرير الكويت مشيدا بدورها البطولي للدفاع عن سيادة واستقرار الكويت «وهو دور يعجز عنه الكثير من الرجال».

وأكد ان الكويتيين يستذكرون لذلك باحترام وتقدير المواقف العديدة للمملكة المتحدة والداعمة للكويت.

بوشهري

للتخصيص على البدائل السكنية ، رغم ورود أولويتهم ويستمر الإيقاف حتى لو بادروا بالتخصيص.

وأشارت إلى أنه سبق وأن صدر قرار إداري رقم «248/2015» ، بتاريخ 11 فبراير 2015 ، بوقف صرف بدل الإيجار عن المتقدمين بطلبات سكن حتى تاريخ 31 ديسمبر 1997 وما قبل.

أضافت أن العديد من المواطنين المشمولين في القرار ممن أوقف عنهم بدل الإيجار ، تقدموا لاحقا للتخصيص في عدة مناطق منها خيطان الجنوبي وغرب عبدالله المبارك وغيرها ، ولكن إيقاف بدل الإيجار استمر تنفيذا للائحة «السكنية» السابقة .

وبينت أن تفعيل المادة قبل التعديل «خلق تمايزا بين المواطنين ، إذ إن هناك فئة تحصل على بدل إيجار ، وأخرى موقوف عنها في نفس المنطقة ، مما تطلب تعديل المادة في اللائحة لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة ، لاسيما أن سبب الإيقاف انتفى بتقدم المواطن على التخصيص في أي من البدائل السكنية المتاحة».

وأكدت سعي المؤسسة إلى توفير الأمان السكني للأسر الكويتية ، سواء عبر توزيع القسائم للحصول على رعاية سكنية دائمة ، أو صرف بدل الإيجار كرعاية سكنية مؤقتة ، إلى حين توفير الرعاية السكنية الدائمة لهم مشددة على دعم المؤسسة لأي خطوة تخفف من العبء المالي عن كاهل المواطنين .

الميزانيات

وأشار إلى أن اللجنة لاحظت أن الوزارة تعاني من خلل وارتباك في أعمالها المالية والمحاسبية نتج عنها العديد من الملاحظات سجلتها الأجهزة الرقابية في تقاريرها. وتعاني الوزارة أيضا من خلل في إدارة عقودها حيث لا توجد متابعة لتمديد أو تجديد للعقود المنتهية، بالإضافة إلى التأخر في فرض غرامات التأخير على المقاولين.

وتابع أن الوزارة تتجاوز في كثير من الأحيان المحطات الرقابية ومنها على سبيل المثال عدم عرض بعض الاستمارات والعقود على المراقب المالي، وعدم أخذ موافقات الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة قبل الارتباط وعدم أخذ موافقة الجهات الرقابية عند تجديد أو تمديد العقود أو إصدار الأوامر التغييرية.

السويط

يقوم بدوره الرقابي بكل جهات الدولة باقتدار.

أضاف أن تلك الفئة أنجزت تقريرها عن النصف الثاني من السنة المالية ٢٠١٧/ ٢٠١٨ وما تضمنه من بيانات واحصائيات أشاد بها مجلس الوزراء وعبر عن شكره وتقديره لرئيس الجهاز وجميع العاملين فيه.

وتساءل السويط : ألا يستحق هؤلاء العاملون الدعم المعنوي والمادي على ما يقومون به من أجل الحفاظ على المال العام والتصدي لأوجه العبث بمقدرات الدولة المالية.

وأكد أنه لن يقف مكتوف الأيدي إزاء العبث بتقييمات المراقبين الماليين، معتبرا أن تلك التقييمات جاءت فاقدة للموضوعية والعدالة وأضرت بالحقوق المالية والإدارية لبعض العاملين في الجهاز.

التجارة

الأولى على أن «يحظر مؤقتا تصدير وإعادة تصدير البيض المحلي والمستورد ، لمدة شهر من تاريخ صدور هذا القرار ، أو لحين إعداد دراسة مسحية لاحتياجات السوق ، أيهما أقرب» .

أضافت أن العمل بالقرار يبدأ من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية ، مبينة أن الهدف من القرار المحافظة على توفر مادة البيض بالأسواق الكويتية ، بكميات تفي باحتياجات المستهلكين بشكل دائم.

روسيا

مهاجمة ما تصفه بانه أهداف إيرانية في سوريا وأخرى تخص الفصائل المسلحة المتحالفة معها ومنها جماعة حزب الله اللبنانية. ويصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ذلك بانه حملة مفتوحة ضد إيران الخصم العدو اللدود لإسرائيل.

ولطالما سببت هذه الضربات شقاقا بين إسرائيل وروسيا التي تعد، مع إيران، أهم داعم للرئيس السوري بشار الأسد.

وسبق أن تحدث مسؤولون إسرائيليون عن اتفاق مع موسكو أوضحوا بموجبه أن الضربات الإسرائيلية على سوريا لن تمثل تهديدا للأسد. في حين تعهدت روسيا بالحد من النفوذ الإيراني قرب الحدود الإسرائيلية. ويهدف خط ساخن جرى تأسيسه عام 2015 إلى ضمان عدم مفاجئة القوات الروسية في سوريا بالضربات الإسرائيلية.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زخاروفا ردا على سؤال لوكالة تاس الروسية بشأن الضربات الإسرائيلية الأحدث في سوريا "ينبغي استبعاد أسلوب شن ضربات عشوائية على أراضي دولة ذات سيادة. وفي هذه الحالة نحن نتحدث عن سوريا".

أضافت أن مثل هذه الضربات تزيد التوتر في المنطقة وهو ما قالت إنه لا يصب على المدى الطويل في مصلحة أي دولة هناك، بما في ذلك إسرائيل.

ونقلت «تاس» عنها قولها "ينبغي ألا نسمح مطلقا بأن تتحول سوريا، التي تعاني من صراع مسلح منذ سنوات، إلى ساحة لتسوية الحسابات الجيوسياسية".

وتأتي تعليقاتها عقب ضربات نفذتها إسرائيل في سوريا يوم الاثنين.

ولم ترد إسرائيل بعد على طلب للتعقيب.

وأشار نتنياهو أمس أيضا إلى استمرار الضربات الجوية على سوريا.

وقال خلال زيارته إلى قاعدة عسكرية إسرائيلية إن الجيش الإسرائيلي هو "الجيش الوحيد الذي يحارب الجيش الإيراني في سوريا".